العلاقات السياسية الأردنية – الأمريكية ١٩٩٠-١٩٩٣

أ. د. توفيق خلف ياسين
جامعة سامراء- كلية التربية

الباحث: محمد مهدي صالح

الملخص

يركز البحث على العلاقات السياسية الأردنية-الأمريكية، وإظهار دور الأردن الإقليمي والدولي في محاولاته لتسوية القضايا العربية في فلسطين والعراق، ولاسيما ان كانت الولايات المتحدة تنظر إلى الأردن طرفاً رئيساً في رؤيتها السياسية لذا سعت جاهدة إلى ضمان أمنه واستقراره الذي ينعكس بشكل مباشر على ضمان أمن (اسرائيل)، ومن هذا المنطلق استغل الأردن مكانته لدى الولايات المتحدة الأمريكية في ابراز دوره باتجاه السلام وهذا التوجه جعله ضمن دائرة الاهتمام والدعم الامريكي وبشكل مستمر.

الكلمات المفتاحية: العلاقات السياسية، جيمس بيكر، منظمة التحرير، مؤتمر السلام.

Jordanian- American Political Relations 1990-1993

Researcher. Mohammed Mahdi Saleh
Prof Dr. Tawfiq Khalaf Yassin
University of Samarra- College of Education

Abstract

The research focuses on Jordanian-American political relations, and to show Jordan's regional and international role in its attempts to settle Arab issues in Palestine and Iraq, especially since the United States viewed Jordan as a major party in its political vision, so it strived to ensure its security and stability, which is directly reflected in ensuring the security of (Israel). From this standpoint, Jordan took advantage of its position with the United States of America to highlight its role towards peace and this approach made it within the circle of American interest and support on an ongoing basis.

Keywords: Political Relations, James baker, Liberation Organization, peace conference.

المقدمة:

امتازت العلاقات الأردنية– الامريكية بتاريخ طويل بدأ منذ ان ضعف النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الاوسط عامة وفي الاردن خاصة، إذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية تأخذ دورها كقوة عظمى بعد اعقاب الحرب العالمية الثانية فمنذ ذلك التاريخ بنت المملكة الاردنية الهاشمية علاقاتها ومصالحها على اساس المحافظة على علاقات متميزة ربطتها بالولايات المتحدة الامريكية سواء كانت هذه العلاقات مرتبطة بالدور الذي يلعبه الاردن في الصراع العربي (الاسرائيلي) أو في القضايا السياسية الاقليمية التي تحيط به، ومن هنا تم اختيار موضوع العلاقات الأردنية– الأمريكية ١٩٩٠–١٩٩٣، لمعرفة مدى تأثر تلك العلاقات بالقضايا العربية المتمثلة بقضية فلسطين والعراق، إذ بدأ من عام ١٩٩٠ الذي يعده الكثير من المؤرخين والمحللين نقطة تحول في التاريخ المعاصر لما له من مردود سلبي على دول المنطقة العربية منتهياً بالعام ١٩٩٣ الذي شهد توقيع اتفاق أوسلو.

قسم البحث على محورين: درس المحور الأول: العلاقات السياسية الأردنية– الأمريكية ١٩٩٠ – ١٩٩٢، أما المحور الثاني فتناول العلاقات السياسية الأردنية– الأمريكية ١٩٩٣ في ظل مفاوضات السلام العربي– الإسرائيلي.

أولاً: العلاقات السياسية الأردنية – الأمريكية ١٩٩٠ – ١٩٩٢

تعد سياسة الأردن الخارجية بشكل عام متذبذبة نوعاً ما لكنها تميل إلى الغرب كونها ارتبطت تاريخياً بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإن هذه العلاقة تضررت مع الغرب[١] بشكل عام وبالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية في بدايات التسعينيات من القرن العشرين عندما أعلن الأردن موقفه من حرب الخليج الثانية وحافظ على علاقته مع العراق ولاسيما بعد الغزو العراقي للكويت وبعد نهاية الحرب على العراق ١٩٩١ بدأت تعود العلاقات الغربية مع الأردن بشكل تدريجي عن طريق مشاركة الأردن في عملية السلام في الشرق الأوسط وقيامه بالمساعدة في تنفيذ العقوبات على النظام العراقي[٢]، لأن النظام الدولي يؤثر على سلوك الدولة فهو قد يسمح بمدى معين من خلال الفرص التي يمنحها للدول ومن ناحية أخرى يمارس ضغوطاً تفرض على حركة الدول في اتجاه معين وإن النظام الدولي له دورٌ كبيرٌ في إمكانية نجاح وفشل سياسات الدول وكلما زاد الإرتباط بالنظام الدولي والنظام العربي زادت تأثيراته على هذه الدول فإنها تزيد من تقليص حركة السياسة الخارجية للدولة ولاسيما الدول العربية الصغيرة؛ لأنها تكون غير قادرة على مقاومة النظام الدولي كالدول الكبيرة ويعد الأردن من هذه الدول الصغيرة التي تفتقر إلى المقومات الأساسية للمجابهة السياسية وهذا ما يجعلها تقبل بسياسات تفرض عليها من دول خارجية كبيرة أو تكون مجبرة على مسايرة الاحداث الدولية والإقليمية لكي تحافظ على مصالحها السياسية والاقتصادية[٣]، وإن الحروب تلعب دوراً مهماً في سير العلاقات الدولية وإن من هذه الحروب هي حرب الخليج الثانية التي خلفت شرخاً كبيراً في العلاقات العربية – العربية والعربية الدولية فكانت الأردن من بين هذه الدول التي تأثرت علاقاتها الخارجية مع محيطها الإقليمي وسياسة الدول الخارجية فكان مردود موقفها من حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ – ١٩٩١ قد أحدث شرخاً كبيراً في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إذ إنها اتهمتها بالوقوف مع العراق[٤].

بدأت ملامح التوتر بين الدولتين خلال الزيارة التي قام الملك حسين للولايات المتحدة الأمريكية في ١٣/ آب ١٩٩٠ حينما طلب الملك حسين من الرئيس الأمريكي (جورج بوش الاب) تلفونياً أنه يريد اللقاء به إذ قال له الرئيس الأمريكي أنه سوف يرد عليه بعد ساعات وبالفعل رد عليه بالموافقة على طلب الملك وكان الحديث حول السبل لحل أزمة الخليج وفي نهاية الزيارة أحس الملك حسين بالموقف المتشدد الأمريكي تجاه مملكة الأردن إذ إن الرئيس الأميركي تحول بالهجوم الكلامي من العراق وصدام حسين إلى الملك حسين، وأن الأردن يجب أن يطبق القرارات الدولية وأنه غير ملتزم بها وأن ميناء العقبة ما زال مفتوحاً أمام العراق بالرغم

من صدور قرار من الأمم المتحدة بغلقه وأن الأردن ليس بمقدوره أن يخرج عن الإرادة الدولية وأنه أوصل رسالة غير مباشرة إلى الملك حسين مفادها أن الأردن إن لم ينفذ إجراءات الحصار الدولي على العراق فإن القوات البحرية الأمريكية والدولية سوف تضطر لفرض إحكامها باغلاق ميناء العقبة مما أثار شعور الملك بهذا التهديد المبطن وكان رده للرئيس الأمريكي بأن الأردن ليس خارجاً عن الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي وبعدها غادر الملك حسين الولايات المتحدة الأمريكية محبطاً بأكثر مما وصل إليها[٥]، ومما زاد من عوامل التوتر الأمريكي هو انعقاد مؤتمر القوى الشعبية العربي في الأردن للمدة من ١٤ – ١٦/ أيلول ١٩٩٠ الذي انتهت قراراته برحيل القوات الأمريكية والمتحالفة معها من منطقة الخليج العربي إذ إن الولايات المتحدة رفضت واستنكرت هذا المؤتمر واعتبرته عملاً معادياً لسياساتها في الشرق الأوسط[٦].

أن الفريق المختص بشؤون الشرق الأوسط خلال فترة الرئيس جورج بوش كان يرى أن نتائج حرب الخليج الثانية حتماً ستسفر عن هزيمة وكسر شوكة العراق ويقتنع المتشددون من الغرب أن الخيار العسكري أصبح مستحيلاً لحل النزاع العربي الإسرائيلي وأن مشاركة الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة خلال أزمة وحرب الخليج قد قلبت موازين الاحلاف الدولية فيما كانت عليه طيلة فترة الحرب الباردة وأن الحل العالمي للأزمات أصبح بيد الولايات المتحدة الأمريكية وأن الأردنيين والفلسطينيون الذين تضامنوا مع صدام حسين سيدركون أنهم فقدوا دعم الأنظمة العربية الأخرى لهم ونتيجة للضعف الذي سيشعرون به فإنهم سيقبلون بأي مبادرة للسلام ولأي مبادرات دبلوماسية وأن هذا الفريق رأى أن التحالف العربي الأمريكي سيستمر إلى ما بعد حرب الخليج وأن بقية الدول العربية الأخرى مثل مصر وسوريا والسعودية ستؤيده[٧]، وإن السخط الأمريكي قد بدأ على الأردن منذ أن امتنع الأردن عن ادانة غزو العراق للكويت وأخذت السفن الأمريكية والبريطانية بتفتيش السفن المحملة بالبضائع المتجهة إلى ميناء العقبة وتتعمّد تأخيرها وأحياناً ترغمها على افراغ حمولتها كما تزايد الغضب الأمريكي على الأردن عندما افتتح الملك حسين في ١٧/تشرين الثاني١٩٩١ خطابه حيث انتقد الازدواجية الأمريكية التي تتعامل بها مع العراق وفلسطين وكان جورج بوش في وقتها ينوي زيارة بعض العواصم العربية وكان مقترح الملك حسين أن يلتقي به وتم الاتفاق على أن يكون اللقاء في باريس إلا إن الرئيس الأمريكي الغى ذلك اللقاء بعد أن سمع كلمات خطاب الملك حسين والتقى فقط بالرئيس المصري حسني مبارك[٨] والملك فهد[٩] والرئيس حافظ الأسد وقال لهم جورج بوش (إن الملك حسين يعرض نفسه الدائبة وكان يتفاوض نيابة عن صدام حسين وإن ذلك يحدث تصورات سلبية في الكونغرس وفي الصحافة ويصل ذلك الأثر إلى الرأي العام)[١٠]،وعندما احتج الأردن على الإجراءات التي

فرضت على السفن اقترحت أمريكا أن يقبل الأردن بنشر مراقبين دوليين على ميناء العقبة وحدوده مع العراق إذ إن الارتياب الأمريكي إزاء الأردن كان في تزايد بأن الأردن يدين بالولاء للعراق فقامت الطائرات الأمريكية في ٢٩/ كانون الثاني ١٩٩١ بقصف الصهاريج التي تنقل النفط الخام إلى الأردن وعلى طريق بغداد – عمان مما أدى إلى تدمير تسعة صهاريج وعدد من السيارات الأخرى وقتل عدد من المدنيين وأعيدت هذه الحالة في أوائل شباط من العام نفسه إذ دمرت خمسون شاحنة وقتل ١٣ شخصاً وأصيب ٢٦ بجراح مختلفة وفي غارة أخرى تم قتل ٣٥ شخصاً أردنياً كانت تنقلهم حافلة متجهين من الكويت إلى الأردن(١١).

وبعد اعلان وقف اطلاق النار بين العراق وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التقى الرئيس بوش بالكونغرس في اجتماع مشترك لمجلس النواب والشيوخ في ٦/ آذار ١٩٩١ وأوضح أنه يجب علينا العمل على تجسير الهوة بين إسرائيل والدول العربية وبين الفلسطينيين والإسرائيليين وأن سلاماً شاملاً لابد أن يؤسس على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام وأن هذا المبدأ لا بد أن يحقق لإسرائيل أمنها والاعتراف بها وفي نفس الوقت أن يحقق الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين ولن يحقق غير ذلك الانصاف والأمن وبعد خطاب الرئيس الأمريكي هذا في الكونغرس بأيام كان جيمس بيكر(١٢) "James Baker" وزير الخارجية الأمريكي في طريقه إلى الشرق الأوسط إذ تم اللقاء بينه وبين الملك حسين في قصر الأخير في العقبة بتاريخ ١٩/ نيسان ١٩٩١ وأوصل بيكر إلى الملك خيبة الأمل والغضب اللتان انتابتا الرئيس بوش من موقف الأردن من حرب الخليج الثانية على الرغم من صداقة شخصية تربطهما لعقدين من الزمن إلا إن عملية السلام تستوجب المشاركة الفاعلة للأردن فيها وأنه قادر على أن يقوم بدور فعال وحاسم في اقناع الفلسطينيين للجلوس على طاولة المفاوضات وكان بيكر يدرك ما لحق بالأردن من اضرار نتيجة حرب الخليج الثانية زيادة على الاقتصاد في حالة لا يحسد عليها علاوة على تضخم ديونه الخارجية وأن الملك حسين كان على استعداد تام لعمل أي شيء للتعاون مع الأمريكيين أضاف بيكر أن اصلاح العلاقة مع بلاده مهمة عسيرة وأمل أن تتمكن منها قائلاً أنا هنا أحاول وأناقش إن كان بإمكاننا أن نتحرك نحو السلام وعلى مائدة الغداء أبلغ الملك حسين بيكر موافقته على عقد مؤتمر دول السلام وسوف يحضره الأردن حتى وإن لم تحضره سوريا ووافق على تأليف وفد أردني فلسطيني مشترك وأن يكون للأمم المتحدة صفة المراقب في المؤتمر(١٣).

ويذكر جيمس بيكر في مذكراته إني طلبت شخصياً من الملك فهد بن عبد العزيز أن يضغط معي على الملك حسين والفلسطينيين لتشكيل وفد مشترك وإبعاد منظمة التحرير وراء

الستار فوافق الملك على كل مطالبي من أجل عملية السلام وأخبرت الملك أنني أنا والرئيس بوش ممتنان من هذا القرار (الموافقة على مؤتمر السلام) ونعرف أنه ليس بالأمر السهل لكنه الشيء الصحيح[١٤] وأن الأردن كان يتطلع لهكذا مبادرة وهو بحاجة ماسة لها لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية منطلقاً من مبدأ سعيه للحفاظ على مصالحه الوطنية والقومية وإدراكاً لأهمية هذه العلاقة بتأثيرها المباشر على السياسة الأردنية ببعديها الدولي والإقليمي كل هذه المسائل دفعت الأردن وصانعي القرار فيه لإعادة النظر في سبل تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم المصالح الوطنية الأردنية وخاصة بعد أن أصبح العالم أحادي القطبية وأن قوة العالم أصبحت بيد الولايات المتحدة الأمريكية كونها تفردت في العالم من حيث القوة والتفرد في العالم اقتصادياً وعسكرياً وتكنلوجياً لذلك أصبحت العلاقة معها من أولويات السياسة الخارجية الأردنية[١٥]، وبعد موافقة الملك طلب منه جيمس بيكر تشكيل وفد فلسطيني أردني مشترك باستخدام قناته الخاصة مع إسرائيل ليقدم الأسماء الفلسطينية إلى شامير[١٦]، وقد أبلغ الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن الملك بات على الخط وبقوة وحان الوقت لتقديم المعونة مرة ثانية وبعد لقائه بالملك حسين غادر بيكر عمان متوجها إلى دمشق للاجتماع مع الرئيس حافظ الأسد إذ يذكر أن الاجتماع استمر لمدة ست ساعات دون التوصل إلى اتفاق بين الطرفين حول الضمانات الأمريكية لسوريا وبعد ذلك طلب بيكر من الأسد بأن يوجه مبادرة إلى منظمة التحرير والفلسطينيين في تونس بأنهم إن لم يتحركوا معهم فربما نتحرك من دونهم مع الملك حسين وبعدها غادر بيكر دمشق متجهاً إلى عمان في ١٩/ أيلول ١٩٩١ وطلب من الملك حسين عقد اجتماع مع الفلسطينيين في عمان لإظهار حسن نية وجدية الولايات المتحدة الأمريكية في عقد المؤتمر من أجل عملية السلام ووضع الحلول للصراع العربي الإسرائيلي[١٧]، من هنا أوضح الملك حسين في خطابه أمام المؤتمر الوطني الأردني في ١٢/ تشرين الأول ١٩٩١ أوضح من خلاله مجموعة من الأسباب التي دفعته إلى القبول بالدعوة إلى مؤتمر مدريد وأنه يجب استثمار الفرص المتاحة وأكد أن استثمار الفرصة هذه يعد حداً فاصلاً بين التخبط وبين وضوح الرؤيا وبين تحمل المسؤولية وبين التهرب منها وأن مؤتمر السلام للشرق الأوسط يمكن أن يتمخض عنه أفق جديدة وأن الأردن لطالما ناضل من أجل السلام وقد قام الأردن بدور اقليمي ودولي من أجل حل القضية الفلسطينية ومن أجل تأسيس سلام عادل وشامل في المنطقة وأن الأردن قد تجاوب مع كل مبادرة سلام ومنذ العام ١٩٦٧ إن كانت تستند إلى الشرعية الدولية ومن هذا المنطلق رحب الأردن بخطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الكونغرس والذي كان قد أعلن عن عزمه عن انهاء الصراع العربي – الإسرائيلي قد ذكر مسبقاً وفق قراري مجلس الأمن

الدولي (٢٤٢) (٣٣٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام[١٨]، وإن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن يكون الأردن دولة آمنة وقوية يمكن أن تقاوم في شكل فاعل الذين يرفضون التطبيع مع إسرائيل وقد جاء في تقرير (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى) أنه من الضروري الحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والتعاون مع الدول العربية المؤيدة للغرب والعمل مع الدول العربية (السعودية والأردن ومصر والمغرب) لتشجيع وتحفيز المبادرة الخاصة والمهمة لدعم عمليات السلام[١٩]، وقد أكد الرئيس جورج بوش على كل هذه المطالب برسالته التي بعث بها إلى الملك حسين في ٣١/اذار ١٩٩١ إذ أخبره بأن الشرق الأوسط في مفترق طرق بالحصول على فرصة السلام من الحروب وأن هذه الفرصة ستكون ملائمة للأردن والاردنيين؛ لأن الحروب المدمرة بين الدول تزيد من وجود المتطرفين بين الدول وأكد جورج بوش أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن الحصول عليه من دون المشاركة الفاعلة للأردن وقد أكد على طلبين اثنين في رسالته تأكيداً على الرسائل الشفوية التي نقلها جيمس بيكر، إذ أكد على مساعدة الأردن في تشكيل الوفد الفلسطيني الأردني وحضور الأردن في مؤتمر السلام وأن يتخذ الأردن قراراً تاريخياً وأن لا يسمح لأحد بإملاءاته على الأردن وأن تبدأ مرحلة المفاوضات العلنية بدلاً من السرية، وبناءً على قناعات المملكة الاردنية ذهبت للمشاركة [٢٠]، على امل التخلص من مأساة الصراع [٢١].

تم افتتاح مؤتمر السلام في مدريد يوم الأربعاء ٣٠ /تشرين الأول عام ١٩٩١ بحضور الرئيس الأمريكي بوش والرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف كراعيين للمؤتمر[٢٢]، وحضر من الجانب الإسرائيلي إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل وحضر الوفد المشترك الأردني الفلسطيني تحت المظلة الأردنية برئاسة وزير الخارجية الأردني كامل ابو جابر ومشاركة الجانب السوري برئاسة وزير الخارجية فاروق الشرع والجانب اللبناني برئاسة وزير الخارجية اللبناني فارس بويز والجانب المصري ويترأسه وزير الخارجية عمرو موسى علاوة على حضور وفود من الأمم المتحدة والسوق الاوربية بصفتهم مراقبين للمؤتمر وقد حضرت وفود من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ومن دول أوربا والشرق الأوسط وآسيا وافتتح الرئيس الأمريكي بوش المؤتمر بكلمة أكد فيها أن مفاوضات السلام تعتمد على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و(٣٣٨) وقد أكد بقوله (ما نتصوره هو عملية مفاوضات ثنائية ذات اتجاهين بين إسرائيل والدول العربية والآخر بين إسرائيل والفلسطينيين وأن المفاوضات ستعتمد على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي رقم) (٢٤٢) و(٣٣٨)[٢٣].

بدأت الجولة الأولى من المحادثات الثنائية في ٣/ تشرين الثاني ١٩٩١ وبعدها اعقبتها سبع جولات استمرت على مدار عام كامل وانتهت في تشرين الثاني ١٩٩٢ دون الوصول إلى حلول ونتائج ملموسة بسبب تعنت إسرائيل في مواقفها فتوقفت المفاوضات بسبب سياسة إسرائيل المتعمدة التي تحمل في طياتها الضغط على الأطراف العربية لكي تحصل على تنازلات جوهرية وقد نجحت إسرائيل في هذه السياسة بمحادثات سرية مع الطرف الفلسطيني بعد أن تولى إسحاق رابين رئاسة الحكومة الإسرائيلية أجرى المحادثات السرية مع منظمة التحرير الفلسطيني وجرت بينها برعاية أمريكية متمثلة بالرئيس بيل كلينتون "Bill Clinton"[٢٤]، نتج عنها اتفاقية أوسلو ١٩٩٣[٢٥]، وكان للأردن هدفين أساسين في المؤتمر أولهما هو بدء التفاوض بغرض التوصل إلى حل بشأن مشكلة نزاعه مع إسرائيل وثانياً: تمكين الفلسطينيين أنفسهم من اجراء مفاوضات منفصلة مع إسرائيل بما يخص الأراضي المحتلة وأن غاية الأردن من هذا الهدف أن يتوصل الجانبان الأردني والفلسطيني إلى تسوية بينهم لكن ليست على حساب الأردن[٢٦].

بعد ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن موعد الجولة الثانية من المفاوضات بين العرب وإسرائيل سيكون في الرابع من كانون الأول ١٩٩١ لكن رفضت اسرائيل ذلك الموعد واقترحت بعد ذلك أن يكون في التاسع من الشهر نفسه لكن الوفود العربية رفضت الموعد الثاني بسبب مصادفته الذكرى الرابعة للانتفاضة الفلسطينية وانعقدت الجولة الثانية من ١٠ – ١٨/ كانون الأول ١٩٩١ في أروقة مبنى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن إلا إن الجولة الثانية لم تحرز أي تقدم في المفاوضات التي جرت بين الوفد الأردني والوفد الإسرائيلي بسبب أن الوفد الإسرائيلي لا يملك أي صلاحية للبحث في المسائل الجوهرية وأنه ركز على اثارة المشاكل الشكلية مع الأطراف العربية ورفض الوفد الإسرائيلي التعامل مع الوفد الفلسطيني على أنه وفد مستقل سياسياً عن الوفد الأردني معتبراً أن الفلسطينيين هم جزء من الأردن وأن الأردن هي الدولة الفلسطينية وأبلغهم بأنهم مخولين بالتفاوض مع وفد أردني ولا يعنيهم إن كان داخل الوفد أشخاص فلسطينيون[٢٧] وهذا ما سبب خلاف بين الوفدين الأردني – الفلسطيني مع الوفد الإسرائيلي مما دفع وزارة الخارجية الأمريكية أن تتدخل بالوصول إلى صيغة حل وسطى وأن يبقى الوفد الأردني – الفلسطيني وفدا مشتركاً واتفقت أن يكون عشرة أعضاء أردنيين واثنين فلسطينيين عندما يتم التفاوض على القضايا الأردنية في الصباح وأن يكون عشرة فلسطينيين واثنين أردنيين عندما يتم التفاوض على القضايا الفلسطينية في المساء واستمرت المفاوضات العربية الإسرائيلية في تسع جولات منذ بداية المؤتمر حتى انتهت في نيسان ١٩٩٢ بتصلب الموقف الإسرائيلي بقيادة حزب الليكود الرافض بتقديم أية تنازلات[٢٨] .

بعد ذلك انتقلت المفاوضات إلى موسكو لتبدأ الجولة الثالثة في ٢٨/ كانون الثاني ١٩٩٢ وقد أوليت تلك المفاوضات اهتماماً كبيراً على المستوى العالمي إذ حضر الجلسة الافتتاحية ممثلو خمسة وعشرين دولة منها أربعة عشر دولة عربية وقد ارتفع العدد إلى اثنتين واربعين دولة في بعض الأوقات وقد ناقشت تلك الجولة من المفاوضات موضوعات رئيسة ومهمة منها الحد من التسلح وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي وموضوع المياه وأثره على الصراع بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها قبل الأردن وموضوع التعاون الاقتصادي وموضوع اللاجئين[٢٩] ،وطرح الوفد الفلسطيني مسألة مشروع الحكم الذاتي أمام الوفد الإسرائيلي لكن لم ترد عليه إسرائيل إلا في الجولة الرابعة التي عقدت في ٢٠/ شباط ١٩٩٢ في واشنطن إذ قدم الوفد الإسرائيلي خطة الحكم الذاتي والتي حملت بداخلها انكار التعايش السلمي في المناطق خلال المدة الانتقالية ولم تحل قضية الاستيطان والانسحاب من الأراضي المحتلة على الرغم من الوفد الفلسطيني قدم اقتراحات للولايات المتحدة الأمريكية في تلك الجولة تضمنت وجوب الانسحاب الإسرائيلي من الضفة وقطاع غزة إلى الحدود وأن تسلم السيطرة التامة للفلسطينيين على المياه والموارد وإجراء انتخابات عامة لتأسيس مجلس تشريعي وأن يكون لمنظمة التحرير دور في تلك المسائل إذ انتهت تلك الجولة دون التوصل إلى أي اتفاق بين الطرفين على أي من القضايا التي طرحت[٣٠].

عقدت الجولة الخامسة ولم تقدم أية اتفاقات أيضاً وشارك الأردن في أيار ١٩٩٢ في المحادثات المتعددة الأطراف وبحث قضايا التسلح والتنمية والبيئة واللاجئين والمياه وبعد تولي حكومة إسحاق شامير الحكم الإسرائيلي حدث تغير ملموس في مفاوضات السلام على الجبهة السورية – الإسرائيلية فأعلن وزير الخارجية السوري أن سوريا تمضي في انهاء حالة الحرب مع إسرائيل وحصل اتفاق على جدول اعمال على الجبهة الأردنية الإسرائيلية[٣١] ويتضح ان جميع الجولات العشر للمؤتمر الذي بدأ للسلام دون التوصل إلى حلول جوهرية ومفصلية فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي لعدة أسباب منها تصلب الموقف الإسرائيلي الذي لم يقدم أي تنازلات بشأن عملية السلام والمقترحات العربية والتي طرحت من قبل الوفود العربية المعنية والمشاركة في المفاوضات والسبب الثاني يعود إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم لإسرائيل.

ثانياً: العلاقات السياسية الأردنية–الأمريكية ١٩٩٣ في ظل مفاوضات السلام العربي–الإسرائيلي

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية مؤتمر مدريد ١٩٩١ جاهدة إلى ابعاد الأردن عن العراق في محاولة منها الضغط عليه في سبيل التعجيل في بدء المفاوضات مع (إسرائيل)

لإبرام معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل وبدأت المساعي الأمريكية في الغاء الحظر على مواطنيها الأمريكيين ممن يريد السفر إلى الأردن في ٤/ نيسان ١٩٩٣ وتلتها مشاركة القوات المسلحة الأردنية في المناورات البحرية والبرية التي جرت على ارض الأردن في الشهر نفسه ١٩٩٣ ،وبعدها زار رئيس هيئة الأركان في القيادة المركزية الأمريكية الجنرال(جوزيف هور)" Joseph Hoar" الأردن في الشهر نفسه كما زار وفد من وزارة الدفاع الأمريكية الأردن لدراسة مدى إمكانية وضع ترتيبات أمنية مشتركة[٣٢]،اذ بدأ واضحاً من هذه الاحداث بأن هنالك رغبة أمريكية يراد منها أن يتجاوز الأردن أزماته السياسية والاقتصادية ولكن هذا التطور بما يخص هذا المجال لا يعتمد على مسار مجريات التفاوض بين العرب وإسرائيل فقط بل زيادة على ذلك لا بد من التزام الأردن بتطبيق العقوبات الدولية ضد العراق وماهية تلك الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة الأردنية لتطبيق تلك العقوبات، علاوة على ضرورة الحفاظ الكامل على امتداد الحزام الأمني بين الأردن وإسرائيل وموافقة الأردن على الترتيبات الأمنية الأمريكية في الخليج العربي التي سيعمل بها ووجوب ضمان وقف التنسيق السياسي الأردني مع منظمة التحرير الفلسطينية في ما يخص عملية السلام بذريعة أن المنظمة لا تريد أن تقيم السلام مع إسرائيل[٣٣]، وقد بدا للملك حسين أن مؤتمر مدريد يوشك أن يضع حداً لآماله في افساح المجال أمام توسيع السيطرة الهاشمية في المنطقة فبعد أن توقفت المفاوضات في واشنطن اقترح بعض النرويجيين في استقبال المفاوضات القادمة في بلدهم النرويج وتم قبول هذا الاقتراح لكن من دون أن يعلم به الملك حسين[٣٤].

١. نظرة عامة حول اتفاق اوسلو ١٩٩٣

ظلت بدايات هذا الاتفاق تحت سرية بالغة وتم التكتم عليها من قبل الأطراف (الفلسطينية– الإسرائيلية) والأطراف الداعمة لها كالبلدان التي استضافت المفاوضات النرويج والولايات المتحدة التي هي كانت داعمة له[٣٥]، فقد مهدت مفاوضات السلام في مدريد وما تلاها إلى كسر الحاجز النفسي في اللقاءات المباشرة بين العرب وإسرائيل وعلى الرغم من أن المحادثات السابقة لم تحرز أي تقدم يذكر بسبب تصلب المواقف إلا إن الموقف بدأ يتغير بعد تسلم حزب العمل الإسرائيلي للسلطة عقب انتخابات حزيران ١٩٩٢ بقيادة اسحاق رابين[٣٦]، وأن بطء المحادثات في واشنطن دفع الأطراف للقبول بالعرض النرويجي وكان قرار نقل المفاوضات من واشنطن إلى النرويج بمثابة ثورة في السياسة الخارجية الإسرائيلية والفلسطينية وبدأت تنعقد المحادثات في مدينة أوسلو عاصمة النرويج بين الوفد الفلسطيني برئاسة أبي علاء والوفد الإسرائيلي الذي يترأسه شمعون بيرس وعلى الرغم من بدأ المفاوضات في أوسلو غير أن

المفاوضات بقيت مستمرة في واشنطن مع الوفد الرسمي الفلسطيني لكن صدرت لهم تعليمات من ياسر عرفات ان يتخذ الوفد مواقف لا مساومة عليها بغية أنه يريد إنجاح المفاوضات السرية في أوسلو وقد تم التوصل إلى اتفاق أولياً سمي باتفاق المبادئ فيما يخص الحكم الذاتي الفلسطيني وقد وقع الاتفاق في ١٩/ آب ١٩٩٣ في مدينة أوسلو ثم تم التوقيع عليه رسمياً في واشنطن في ١٣/ أيلول ١٩٩٣[٣٧].

قامت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون باستضافة حفل التوقيع الرسمي وقد حضر الوفد الفلسطيني والوفد الإسرائيلي إذ أقيمت احتفالية في أروقة البيت الأبيض حضرها ياسر عرفات واسحاق رابين ومن خلال هذه الاستضافة حاولت إدارة الرئيس بيل كلينتون تبيين أن دورها كان كصانعة للسلام في العالم [٣٨]، كان ياسر عرفات يصر على أنه هو الذي يجب أن يوقع الاتفاق بنفسه في البيت الأبيض متخيلاً أن هذا التوقيع سيمنحه الاعتراف الدولي الكامل لكن رابين لم يكن مستعداً للتوقيع مع ياسر عرفات لأن ذلك يمنح ياسر عرفات والمنظمة اعترافاً دولياً متذرعاً بصفته رئيساً لوزراء إسرائيل لا يستطيع التوقيع إلا مع نظير له إلا إن وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر"Warren Christopher" اقترح حلاً وسطا أن من يقوم بتوقيع الاتفاق وزير خارجية إسرائيل شيمون بيرز وبين عضو القيادة الفلسطينية (أبو مازن) باعتباره أحد قيادات المنظمة وهو الذي أشرف على توجيه مفاوضات قناة أوسلو ثم يكون حضور كل من ياسر عرفات وإسحاق رابين حضوراً رمزياً لإعطاء قوة كبيرة للاتفاق ويكون برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الذي كان بحاجة أن يظهر للشعب الأمريكي وللعالم بأنه أنجز شيئاً مهماً في مسيرة السلام، فما كان أمام ياسر عرفات إلا ان يقبل بهذا الحل الوسط وبعد ذلك توجه ياسر عرفات وأبو مازن والوفد المرافق لهما من تونس على متن طائرة تقلهم إلى واشنطن [٣٩].

ويبدو أن المنظمة أرادت من هذه المحادثات السرية التي نتج عنها اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ إيجاد كيان لها على المسرح الدولي وأن تنهي دور الطفل الرضيع عربياً وأن تعمل على لملمة قواها داخلياً وخارجياً بعيد عن الزعماء العرب وسحب ملف فلسطين ممن كان يتاجر بقضيتها دولياً وإقليمياً وهذا ما يتبين من موقف ياسر عرفات عندما شدد على أن يتم التوقيع باسم منظمة التحرير انهاءً لدور العرب به، وربما كانت للمتغيرات الدولية اثراً على تلك الاتفاقية فانهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة في المنطقة اجبرت المنظمة على تلك الخطوات.

جاء اتفاق واشنطن حصيلة لأربعة عشر جولة تفاوضية سرية بين ممثلين إسرائيل وممثلين فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) في النرويج وكانت أبرز الشروط الإسرائيلية مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي لفلسطين هي[٤٠]:

١. أن تعترف المنظمة وتقر بوجود إسرائيل وتلتزم التعايش السلمي معها.
٢. أن تعترف المنظمة بقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨.
٣. أن تعلن المنظمة توقفها عن ممارسة الإرهاب بكل اشكاله.
٤. أن تنبذ المنظمة الاعتداء على الإسرائيليين.
٥. أن لا تدعم المنظمة أي طرف يقوم بأعمال إرهابية.
٦. أن تقوم المنظمة بدعوة الفلسطينيين بوقف الانتفاضة.
٧. أن تقوم المنظمة بدعوة الدول العربية بالتوقف عن مقاطعة إسرائيل.
٨. وأن تعلن التزامها بعملية السلام.

وفي ٩ /أيلول ١٩٩٣ حمل وزير الخارجية النرويجي رسالة من ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين تضمنت الموافقة على الشروط الإسرائيلية آنفة الذكر وفي التاسع عشر من الشهر نفسه فقد بعث إسحاق رابين برسالة إلى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير يعلن فيها اعتراف إسرائيل بالمنظمة على أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في ظل عملية السلام في الشرق الأوسط على أن تلتزم بالشروط التي وافقت عليها كما ورد في رسالة ياسر عرفات الموجهة إلى إسحاق رابين[٤١]، وعلى أثر توقيع اتفاق أوسلو حصلت (إسرائيل) على الشرعية القانونية والسياسية الدولية بوجودها على أرض فلسطين وباعتراف قانوني دولي من أصحاب الأرض الشرعيين مقابل حصول منظمة التحرير الفلسطينية على اعتراف منقوص بحكم ذاتي يمنحهم[٤٢]:

١. إقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية ومجلس شعب منتخب فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة وبفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات.
٢. تبدأ الفترة الانتقالية عند انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وأريحا وتبدأ مفاوضات الوضع الدائم للسلام.
٣. انشاء قوة شرطة فلسطينية من أجل ضمان الأمن العام في الضفة الغربية وقطاع غزة بينما تستمر إسرائيل بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية[٤٣]،وتضمنت اتفاقية أوسلو فضلاً عن اعلان المبادئ على أربعة ملاحق تختص بالانسحاب الإسرائيلي من

الضفة الغربية وقطاع غزة، وعملية الانتخابات وكذلك التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني في البرامج الاقتصادية.

وبفضل اتفاق أوسلو احتلت اسرائيل الموقع الريادي لتستثمر تفوقها الاستراتيجي والعسكري وتطوير بنيتها الصناعية التكنلوجية كي تتحول إلى قاعدة مهمة ورئيسة لتغلغل الاحتكارات الدولية العملاقة في أسواق المنطقة وضمان الهيمنة الاقتصادية عليها إلى جانب السيطرة العسكرية والاستراتيجية(٤٤).

٢. الموقف الأردني من اتفاق أوسلو ١٩٩٣

في يوم ٢٦/ آب ١٩٩٣ فوجئ العرب بمسؤول فلسطيني يعلن عن اتفاقٍ وشيكٍ سيتم التوصل إليه بين منظمة التحرير وبين إسرائيل وإن هذا الاتفاق سوف يشمل انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وأريحاً أولاً، وتضمن اتفاق شامل حول ترتيبات المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي وبعد ذلك تبين أن هذا الاتفاق قد حصل سراً في النرويج كما سبق ذكره آنفاً، إذ أحدث هذا الإعلان عن رجة عظيمة في النفوس وجاء كأنه يعلن عن نهاية صراعٍ استمر ما يقارب القرن بالنسبة للأردن فقد شكل اعلان الاتفاق له (المفاجئة الكبرى) إذ إنه لم يكن أحد يعلم به قبل الإعلان عنه(٤٥)، إذ أصابت الدهشة و المفاجئة الملك حسين وحكومته والوفد الفلسطيني في محادثات واشنطن على حداً سواء مما حدث في أوسلو لأن الوفد وحكومة الأردن كانا على تماس مباشر مع الوفد الفلسطيني في المفاوضات وكانت الأردن تتوقع من شريكها في العملية التفاوضية أن يطلعه على هذه المستجدات قبل الإعلان عنها ولاسيما وأن الأردن كانت المسرح لمختلف الفعاليات الفلسطينية سواءً القادمة من الداخل أو الخارج فتعتبر الأردن من باب أولى أن تكون على علم مسبق قبل اعلان الاتفاق لكن المنظمة أرادت أن تحفظ حقها في استقلالية القرار(٤٦)، ويقول محمود عباس (أبو مازن) (بدأنا نشعر بالحرج لعدم ابلاغنا الأردن باتفاق أوسلو وخاصة جلالة الملك حسين إذ كانت الأردن شريكنا في المفاوضات الرسمية...)(٤٧)، وأن الأردن هي من قدمت الغطاء الشرعي والقانوني الذي سمح من خلاله للوفد الفلسطيني المشترك الذهاب إلى مدريد وهي من ساعدت في فصل مسار المفاوضات إلى مسار فلسطيني مستقل ومسار أردني إذ يؤكد محمود عباس أن مجمل هذه الأسباب هي من أرعدتنا خوفاً من اخبار الملك حسين بأننا توصلنا إلى اتفاق منفرد مع إسرائيل وأن محمود عباس قد حاول ثلاث مرات لإخبار الملك حسين بشكل خاص ومنفرد لكنه فشل بذلك(٤٨)، لكن بعد ذلك توجه محمود عباس (أبو مازن) في ١٧ /تشرين الأول إلى عمان للقاء الملك حسين ووضح له الأمر وقدم الاعتذار للملك وشرح له الأسباب والدوافع التي دعتهم من إخفاء الامر عنه ولكن الملك حسين كان مستاءً من هذا الاتفاق

وقد انتقد الأردن اتفاقات أوسلو وعدها عملاً انفرادياً مكّن الصهاينة من الإيقاع بالفلسطينيين وتحميلهم صفقات خاسرة لا ذنب لهم فيها وبأثمان باهظة[٤٩].

أن الأردن كان ينظر إلى اتفاق أوسلو أنه خطر عليه فإنه يعد أن الاتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هو تهميش لدوره السياسي والاقتصادي المتعلق بالضفة الغربية وأن سرية المفاوضات هي من زادت المخاوف الأردنية تحسباً من أن الاتفاقات قد حصلت على حساب مملكة الأردن فكانت كل هذه المسائل سببا بإحداث أزمة وشرخاً في العلاقات الأردنية الفلسطينية وأن اعتقاد القيادة الأردنية بأن المنظمة أرادت بهذا ابعاد الأردن عن أي دور له في صياغة مستقبل الكيان الفلسطيني في الأراضي المحتلة لذلك عدَ الأردن أن اتفاق أوسلو السري كان موجهاً ضده بالدرجة الأولى وأن سريته لغداة الإعلان عنه في واشنطن هي الدليل على ذلك[٥٠] .

ومن الناحية الاقتصادية خشي الأردن من أن يؤثر اتفاق أوسلو سلباً على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وأن تنقل رؤوس الأموال الفلسطينية المستثمرة في الأردن إلى منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني والتخوف من تأثر الدينار الأردني سلباً بأي تطور يطرأ في الضفة الغربية خاصة وأن اتفاق أوسلو حمل في أحد بنوده أن تستخدم العملة الإسرائيلية في التعامل التجاري في مناطق الحكم الذاتي فكان الملك حسين يقول (أن اتفاق أوسلو وقع مع الجانب الفلسطيني باعتباره جزءاً من الوفد الأردني المقبول رسمياً في مدريد والمعترف به في واشنطن)[٥١] وظل في الأيام الأولى رافضاً للاتفاق ولكن بعد مرور الأيام بدأ يتقبل الأمر الواقع وأن مشروع غزة أريحا (اتفاق أوسلو) مدعوم من الإدارة الأمريكية وأنه يحظى بقبول واسع عربياً وأنه الحل المفروض على الأمة العربية لإنهاء صراعها مع إسرائيل الذي أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها أو نكرانها وما دامت منظمة التحرير هي من وقع وقبل بهذا الاتفاق بملء ارادتها فإنه لا يوجد أمام الدول العربية إلا أن تحترم الخيار الفلسطيني خاصة وان المنظمة هي من تمثل الشعب الفلسطيني وأن الأردن حرص ومنذ بدء مسيرة السلام على تقديم كل ما يستطيع تقدميه من الدعم والعون للوفد الفلسطيني في مفاوضات مدريد وما تلاها وسعى جاهداً لتعزيز التنسيق الثنائي الذي تفرضه العلاقة التاريخية بين الشعبين وأن الأردن قد أوضح بأنه لا يريد فرض وصاية على القرار الفلسطيني ولكنه كان يأمل أن يكون مستشاراً في القرار وشريكاً به لإزالة مخاوفه من القرار[٥٢] .

وبعد ذلك رأى الملك حسين أن الاتفاق سوف يلحق ضرراً بالغاً بمصالح الأردن ما لم يبادر الأردن بسرعة العمل لتفادي المخاطر لذلك قبل الملك بوساطة مبارك باستقبال ياسر

عرفات، إذ انتهى الاجتماع بموافقة الملك على الاتفاق وبنفس الوقت كان قد تيقن بأن هذا القرار سيدوم طويلاً[٥٣]، وقد أتت موافقة الملك حسين تلك بسبب الضغوطات الأمريكية التي دفعته إلى التراجع عن نبرته الحادة وإبلاغ ياسر عرفات عن موافقته وأدرك المسؤولون الأردنيون ان نجاح تلك الاتفاقات يمكن استثمارها في خدمة المصالح الأردنية وأنها من الممكن أن تمهد الطريق أمام مسار المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية لأن المحذور الفلسطيني قد انتهى[٥٤]، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فكانت هي بجانب حليفتها الاستراتيجية في العالم والشرق الأوسط فهي من هيأ المفاوضات بدءا من مؤتمر مدريد وأنها كانت تسعى أن تجبر الأردن إلى توقيع اتفاقية سلام منفردة مع (إسرائيل)وأنها تريد أن تذهب فوائد السلام إلى (إسرائيل) وليس للفلسطينيين [٥٥].

الخاتمة

تميزت العلاقات الأردنية الأمريكية عن غيرها من العلاقات التي تقيمها الدول العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية ويمكننا القول بانها العلاقة التي حققت بعض الشيء لقضية العرب الاساسية (قضية فلسطين) عندما وفرت لها المضلة الشرعية الدولية وتسعى المملكة الأردنية والولايات المتحدة الأمريكية الى المحافظة على مستوى علاقتهما الاستراتيجية في اطار تلاقي مصالح كلا البلدين وان ابرز المواضع والنقاط التي توافقت فيها السياسة الأردنية والسياسة الأمريكية هي:

- قضية الصراع العربي الإسرائيلي، اذ عولت الولايات المتحدة الأمريكية على الأردن في سبيل حث اطراف الصراع الاخرى مع اسرائيل للدخول في مفاوضات مع الاسرائيليين لإقامة دولة فلسطينية يمكن ان تتعايش بشكل طبيعي مع اسرائيل ومن ثم اقامة السلام في المنطقة فكان تأثير قضية فلسطين على العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية تأثيرا ايجابيا في معظم الفترات التي مرت بها العلاقات فان الأردن يرى بانه يجب ان يتعامل مع القضية وفق مصالحه العليا دون النظر الى سواها ويشعر ان تلك المصالح قد تتحقق بارتباطه الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنه يعتقد ان مفاتيح الحل بيد الولايات المتحدة الأمريكية وبالمقابل تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للأردن بأن موقعه الجغرافي يجعله طرفا في قضية فلسطين ويمكنها من خلاله انجاح اجندتها التي تهدف من خلاله خلق بيئة مستقرة (لإسرائيل).
- قضية العراق حيث كان لازمة الخليج الثانية ١٩٩٠ – ١٩٩١ تأثيرات واضحة على ميزان القوى في المنطقة العربية وكان الأردن في مقدمة الدول المتأثرة بتلك الحرب، إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ادارة بوش الاب ثم ادارة بيل كلينتون من إعادة ترتيب اولياتها في المنطقة العربية وفق مصالحها ومصالح حليفتها اسرائيل متعمدة بذلك عزل الأردن وفلسطين اقليمياً ودولياً حتى دفعتهم في نهاية المطاف الى معاهداتهم مع (اسرائيل)، اتفاق اوسلو ١٩٩٣.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

---

(١) حسين علي سليمان، العلاقات الأردنية – البريطانية للفترة الواقعة ما بين ١٩٧١ – ١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤، ص ١٣٢.

(٢) محمد محمود الطورة، المملكة الاردنية الهاشمية من عبد الله الاول الى عبد الله الثاني، مطبعة الرأي التجارية، لندن، ٢٠١٦، ص ٢٥٤.

(٣) معتز عبد اللطيف الوريكات، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٦، ص ٥٥.

(٤) فواز موفق ذنون، العلاقات الأردنية – الأمريكية ١٩٩١ – ٢٠٠٣، دراسة في العلاقات الثنائية والمواقف من القضايا الإقليمية والدولية، بحث منشور، مركز الدراسات الإقليمية، العدد (٥) ٢٠٠٦، ص١٩٢؛ عبد الله الثاني ابن الحسين، فرصتنا الأخيرة، السعي نحو السلام في زمن الخطر، دار الساقي، بيروت، ٢٠١١، ص٢٨٠.

(٥) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (سلام الأوهام أوسلو – ما قبلها وما بعدها)، ط٥، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٤٥٦.

(٦) سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨–١٩٩٥، ج٢، مكتبة المحتسب، عمان، ط١، ١٩٩٦، ص ٥٦١.

(٧) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن ١٩٨٩ – ١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١. ص ٣٧٤ – ٣٧٥.

(٨) حسني مبارك: من مواليد عام ١٩٢٨، ينتمي لأسرة من طبقة متوسطة بقرية كفر المصيلحة ،في عام ١٩٥٠بعد التحاقه بالقوات المسلحة تقلد كثيرا من الرتب العسكرية ، وفي عام ١٩٦٧م، عين مدير لكلية الطيران، ثم عين رئيسا لأركان حرب القوات الجوية المصرية ١٩٦٩–١٩٧٢، ثم شغل منصب قائداً عاماً للقوات الجوية ثم عين رئيس الجمهورية بعد مقتل السادات، وتعرض لعدة محاولات اغتيال ،ونجا من محاولة اغتيال في عام ١٩٩٥عندما كان في اديس ابابا لحضور مؤتمر القمة الافريقي. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، واخرون، موسوعة السياسة، ج٢، المؤسسة العربية للدعاية والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص ص٢٣٩–٥٤٠.

(٩) فهد بن عبد العزيز: هو من مواليد الرياض ١٩٢٠ تلقى تعليمه بمدرسة الامراء في الرياض ودرس لفترة من الزمن في المعهد العلمي في مكة المكرمة، ثم تلقى دروسا في السياسة والادب وعين وزيرا للمعارف عام ١٩٥٣ ثم وزيرا للداخلية في عام ١٩٦٣ ثم اصبح وليا للعهد في عام ١٩٧٥ بعد تولي الملك خالد العرش الملكي في ١٣/حزيران ١٩٨٢ اصبح ملكا على المملكة العربية السعودية ويعد هو اول من اتخذ لقب خادم الحرمين الشريفين: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٤، ص٦١١.

(١٠) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص٤٩٨؛

W. Andrew Terrill, Jordanian Nation Security and the Future of Middle East Stability, institute of American War Studies, USA, 2008, P. 27.

(١١) سليمان موسى، المصدر السابق، ص ٥٧٤.

(١٢) جيمس أديسون بيكر: من مواليد مدينة تكساس الأمريكية عام ١٩٣٠ حصل على القانون من جامعة برنستون وتخرج عام ١٩٥٢ وبعدها حصل على الدكتوراه في نفس التخصص في القانون من جامعة تكساس وهو عضو في الحزب الجمهوري تسنم منصب رئيس طاقم= =البيت الأبيض بعهد الرئيس رونالد ريغان في دورته الأولى (١٩٨٠ – ١٩٨٤) أما في دورة ريغان الثانية (١٩٨٥ – ١٩٨٨) أصبح وزيراً للخزانة الأمريكية ثم أصبح وزير للخارجية في عهد الرئيس جورج بوش (١٩٨٩ – ١٩٩٢). ينظر:

Lawrence Freedman and Efraim Karsh, The Gulf Conflict, diplomacy and War in the new World order, New Jersey, 1993, P. 257.

(١٣) على محافظة، الديمقراطية المقيدة، المصدر السابق، ص ص ٢٧٥ – ٢٧٦؛

W. Andrew Terrill, Op. Cit., PP. 21-22.

(١٤) جيمس بيكر ، سياسة الدبلوماسية ،ترجمة: مكتبة مدبولي، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص ٤٦٩.

(١٥) ذياب محمد الفايز، العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٣، ص ٢٨.

(١٦) اسحاق شامير: هو من مواليد بولونيا عام ١٩١٥، هاجر إلى فلسطين ودرس القانون في الجامعة العبرية لكنه لم يكمل دراسته، خدم في الجيش الإسرائيلي في جهاز الاستخبارات الخارجية (الموساد) خلال الفترة ١٩٥٥– ١٩٦٥، شغل منصب رئيس الحكومة (١٩٨٣– ١٩٨٦)، (١٩٨٨– ١٩٩٢) استقال من حزب الليكود عام ١٩٩٢، ينظر: عزيز حيدر وآخرون، دليل إسرائيل العام، ط٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧، ص٥٤٢.

(١٧) جيمس بيكر، المصدر السابق، ص ص ٤٧٦ – ٤٧٩.

(١٨) خالد عبد الرزاق الحباشنة، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في ضل معاهدة السلام (مع الوثائق الكاملة للاتفاقات المعقودة بين الجانبين، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩، ص ٦٨.

(١٩) معتصم خليل محمد، موقف الصحافة الأمريكية من العلاقات الأردنية – الأمريكية بعد أحداث ١١/ أيلول – سبتمبر ٢٠٠١، دراسة تحليلية للمقال الافتتاحي بصحيفة الرأي الأردنية للمدة من ٢٠٠١/١٠/١ – ٢٠٠١/١٢/٣١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٤، ص ١١٤.

(٢٠) خوليا شقير، الديمقراطية وسيادة القانون، الإصلاح الوهمي: الاستقرار الأردني العنيد، مؤسسة كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، رقم ٧٦، كانون الأول/ ٢٠٠٦، ص ٩.

(٢١) خالد إبراهيم العرموطي، ملك السلام، محاولة لصياغة تاريخ، المعهد الدبلوماسي الأردني، مطبعة الألدان، ١٩٩٤، ص ٦٧.

[٢٢] سليمان موسى، المصدر السابق، ص ٥٨٥.

[٢٣]خالد إبراهيم العرموطي، ملك السلام، محاولة لصياغة تاريخ، المعهد الدبلوماسي الأردني، مطبعة الألدان، ١٩٩٤. ص ص ٦٧ –٦٨.

[٢٤] بيل كلنتون هو: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثاني والاربعون انتخب لفترتين متتاليتين للرئاسة بين (١٩٩٣ – ٢٠٠٠) وهو ثالث أصغر رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بعد روزفلت وكيندي. ينظر: بيل كلنتون، حياتي، تعريب: محمد توفيق البجيرمي، بيروت، شركة الحور، ٢٠٠٤، ص ص ١١–١٣.

[٢٥] فواز موفق ذنون، العلاقات الأردنية– الأمريكية في اطار الصراع العربي الإسرائيلي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص٤٥.

[٢٦] أبو السعود إبراهيم، يوميات مؤتمر السلام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٠٧، كانون الثاني، ١٩٩١، ص ١٣٤.

[٢٧] محمد منصور محمد، السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٢ – ١٩٩٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٦٤.

[٢٨] المصدر نفسه، ص ١٦٥.

[٢٩] عبد المنعم سعيد، نظرة عامة على المفاوضات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٥، كانون الثاني/١٩٩٤، ص ص ١٥١ – ١٦٠.

[٣٠] معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، استراتيجية أمريكية لعملية السلام العربية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، ١٩٩٢، ص ١٢٧.

[٣١] بسمة محمد سعيد، المصدر السابق، ص ١٠٣.

[٣٢] علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، المصدر السابق، ص ٣٥٠.

[٣٣] نبيل محمد زكي، العلاقات السياسية الأردنية – الأمريكية ١٩٩٠ – ٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني، قسم الدراسات العليا، الأردن، ٢٠٠٣.ق، ص ٥٠.

[٣٤] رولان دالاس، تاريخ ملك ومملكة الحسين، ترجمة: جولي صليبا، جروس برس للنشر، ١٩٩٩، ص ٢٤٢.

[٣٥] المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

[٣٦] اسحاق رابين: من مواليد عام ١٩٢٢،في مدينة القدس بدأ حياته العملية في جيش الدفاع (الإسرائيلي)، عام ١٩٦٢ عين رئيسا لهيئة الاركان العامة ثم سفيراً لدى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨،عاد إلى (إسرائيل) عام ١٩٧٣ قبل حرب تشرين، شغل مناصب عسكرية رفيعة في الجيش الإسرائيلي، منها قائد المنطقة الشمالية ما بين ١٩٥٦– ١٩٥٩ ورئيساً للأركان ما بين ١٩٦٤– ١٩٦٨، وأصبح وزيراً للدفاع ١٩٨٤، ثم قاد حزب العمل وبعد أن استقالت حكومة غولدا مائير، صَوت الكنيست على منح الثقة للحكومة الجديدة برئاسة اسحق رابين، اغتيل خلال مهرجان خطابي مؤيد للسلام في تل ابيب على يد يهودي مطرف عام١٩٩٥. ينظر: الموسوعة العربية العالمية، ج١١، المصدر السابق، ص١٤؛ عبد الوهاب محمد

المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٧، دار الشرق، القاهرة، مصر،١٩٩٩، ص ص٢٤٨-٢٤٩.

(٣٧) محمد منصور محمد، السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٢ – ١٩٩٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٦٩.

(٣٨) خالد حماد أحمد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام ١٩٧٣ – ٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٤، ص ٤٦.

(٣٩) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (سلام الأوهام أوسلو – ما قبلها وما بعدها)، ط٥، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦، ج٣، ص ٣٢٩؛ محمود عباس (أبو مازن)، طريق أوسلو، موّقع الاتفاق يروي الاسرار الحقيقية للمفاوضات، ط٥، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص ص ٢٥٥ – ٢٥٣.

(٤٠)محمود عباس (أبو مازن)، المصدر السابق، ص ص ٢٣٥ – ٢٣٧.

(٤١) للمزيد حول رسالة ياسر عرفات ينظر: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، وثيقة رقم (١٠).

(٤٢) عماد ناجي، اتفاقية أوسلو وانعكاساتها على العلاقات الأردنية – الفلسطينية ١٩٩٣ – ١٩٩٤، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، جامعة سامراء، ٢٠١٦، ص ٧٣.

(٤٣) محمود عباس (أبو مازن) المصدر السابق، ص ص ٢٣٥ – ٢٣٧.

(٤٤) إبراهيم أبو حجلة، وسالم خلة، اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد، شركة دار التقدم العربي، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٢.

(٤٥) سليمان موسى، المصدر السابق، ص ٥٨٩.

(٤٦) محمد منصور محمد، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(٤٧) للمزيد ينظر: رولان دالاس، الحسين حياة على الحافة– تاريخ ملك ومملكة الاردن، ترجمة: جولي صليبا، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ٢٤٢.

(٤٨) محمد منصور محمد، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(٤٩) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٥٠) فواز موفق ذنون، الأردن ومحيطه الإقليمي؛ دراسة في علاقات الأردن العربية والإقليمية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦، ص ص ١٠٦ – ١٠٧؛ محمد منصور محمد، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٥١) للمزيد ينظر: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص ٣٠٧؛ أسعد عبد الرحمن، العلاقات الفلسطينية الأردنية بعد اعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٤، ص ١٩.

(٥٢) عبد المنعم حمزة محمود، أسرار مواقف وقرارات الملك حسين ما بين مؤيد ومعارض، مركز الكتاب العلمي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٩٠ – ٢٩١؛ سليمان موسى، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٨٩.

(٥٣) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية، المصدر السابق، ص ٣٠٧.

(٥٤) محمد منصور محمد، المصدر السابق، ص ١٧١؛ رولان دالاس، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٥٥) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية، المصدر السابق، ص ٣٠٩.